



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الاثنين ٢٠ سبتمبر ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٤٢٢)

محتويات العدد

* الرؤية الإماراتية لدعم باكستان

* إطلاق سراح الرحالة الأمريكية يكشف صراعات إيرانية

* أهداف التحرك الإيراني الأخير تجاه سوريا

* وتيرة النزاعات التجارية تتسارع بين واشنطن وبكين

* أزمة صامتا بين موسى و«الخارجية» السعودية

* فرنسا تخشى تقديم تنازلات أمريكية لإيران

* اليابان: قراءة في التشكيلة الوزارية الجديدة





الرؤية الإماراتية لدعم باكستان

لخص سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، رؤية دولة الإمارات الحكيمة وبعيدة المدى تجاه باكستان في مقال سموه الذي نشرته صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أمس الأحد بقوله «بما أننا نعيش في منطقة واحدة ذات اهتمامات مشتركة ومتداخلة، فإن أمن باكستان يشكل هدفاً مهماً من أهداف السياسة الخارجية لدولتنا». هذه الرؤية هي الإطار الذي تمتّ وتمّ فيه التحركات الإماراتية كلها الفاعلة والقوية من أجل دعم باكستان ومساعدتها على تجاوز مشكلاتها التنموية وتحقيق التنمية المستدامة، ولعل آخر المؤشرات المهمة في هذا الصدد هو الفزعة الإماراتية القوية والمعهوددة، الرسمية والشعبية، لإغاثة باكستان في مواجهة كارثة الفيضانات، بحيث وصلت المساعدات المالية التي تمّ تقديمها لها إلى أكثر من ستين مليون دولار، فضلاً عن المساعدات اللوجيستية المتنوعة.

وعلى الرغم من أن كارثة الفيضانات التي تعرّضت لها باكستان هي كارثة استثنائية مدمرة تحتاج الدولة إلى الكثير من الوقت والمساعدة من أجل تجاوزها والتغلب على آثارها الإنسانية والاقتصادية والأمنية، فإن الرؤية الإماراتية التي عبّر عنها سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان في مقال «الشرق الأوسط» تشدّد على أهمية النظر إلى هذه الفيضانات على أنها مشكلة من مشكلات عديدة تواجه باكستان، ومن ثم يجب أن تكون النظرة إلى «القضية الباكستانية» نظرة شمولية وطويلة المدى ولا تقتصر على الاهتمام المؤقت أو الدعم المرتبط بأزمات أو كوارث. إن الدعم الدولي لباكستان، وفق الرؤية الإماراتية، يتجاوز المساعدة لمواجهة آثار الفيضانات إلى أفق أكثر اتساعاً وشمولاً ضمن الأهداف التنموية العالمية للألفية الثالثة التي وضعتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، ومن المقرر أن تستضيف نيويورك الأسبوع المقبل اجتماعاً دولياً لمراجعة هذه الأهداف وما تحقّق منها خلال السنوات الماضية، وفي هذا السياق جاءت دعوة سمو وزير الخارجية في مقاله إلى أن يكون اجتماع نيويورك حجر زاوية في دعم متطلبات التنمية المستدامة في باكستان. ولعل ما يعطي هذه الدعوة أهمية خاصة أن باكستان تمرّ حالياً بظروف تنموية صعبة وتعدّ من أكثر دول العالم حاجة إلى الدعم والمساندة، وقد أطلقت الأمم المتحدة مؤخراً نداءً لتقديم مساعدة بمبلغ مليار دولار لها، وحذرت من أن المساعدات المقدّمة لباكستان لا تقارن باحتياجات الشعب فيها، فيما حذرت «منظمة الصحة العالمية» من موجة ثانية من الوفيات في باكستان جرّاء كارثة الفيضانات.

دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في مجال التحرك الدولي لدعم باكستان تأسيساً على اعتبارات استراتيجية وإنسانية عميقة في سياستها الخارجية، ولذلك فقد شاركت في تأسيس مجموعة «أصدقاء باكستان الديمقراطية» في عام ٢٠٠٨، وتعهّدت في اجتماع المجموعة في طوكيو عام ٢٠٠٩ بتقديم ٣٠٠ مليون دولار لها، حيث تدرك الإمارات ما يمكن أن ينتج عن الأوضاع التنموية غير المواتية في باكستان من تداعيات خطيرة على حالة الأمن والاستقرار هناك، ما سينعكس على حالة الأمن الإقليمي ومن ثم العالمي، خاصة أن التيارات المتطرّقة تستغلّ هذه الأوضاع لنشر أفكارها وتعزيز حضورها بين الناس، ولذلك فإن السياق الآن هو بين هذه التيارات من ناحية ودول العالم المعنيّة بالقضية الباكستانية من ناحية أخرى.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. ممدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مديولي

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



إطلاق سراح الرحالة الأمريكية يكشف صراعات إيرانية

يقول توني كارون في تقرير نشرته مجلة «تايم» تحت عنوان «خفايا إطلاق سراح الرحالة الأمريكية»، إن بعض المراقبين قد يعتقدون أن إطلاق السلطات الإيرانية سراح الرهينة الأمريكية المحتجزة في إيران منذ ما يزيد على العام إشارة إلى بدء تحسن العلاقات الأمريكية-الإيرانية. ولكن ذلك أمر يحيد عن الصواب. ويشير التقرير إلى أنه ما من شيء يتسم بالبساطة عندما يتعلق الأمر بالجمهورية الإيرانية، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى عملية إطلاق سراح الأمريكية سارة شوردر يوم الثلاثاء الماضي. وقد كشفت هذه العملية النقاب عن مستوى كبير من الفوضى والتناحر السياسي داخل النظام الإيراني الحاكم، ما قد يعوق أي مساعي دبلوماسية مستقبلية مع إيران. وقد أُلقت السلطات الإيرانية القبض على شوردر



الأمريكية سارة شوردر

واثنين من رفقاءها بعد دخولهم الأراضي الإيرانية عن طريق الخطأ في أثناء تجولهم في منطقة الجبال الحدودية مع العراق، قبل ما يزيد على العام. ويشير التقرير إلى أن إيران لها تاريخ من الإفراج عن الأسرى ممن تتدهور حالتهم الصحية، ويعلل ذلك بالإشارة إلى

أن أولئك الأسرى يفقدون قيمتهم بالنسبة إلى النظام الإيراني الحاكم مع تدهور حالتهم الصحية، ومن ثم لا يكون هناك فائدة من استمرار احتجازهم. ولكن أبرز ما يميز عملية إطلاق سراح شوردر عمّن سبقوها هو ذلك التوبيخ الذي ناله الرئيس الإيراني، محمود أحمدني نجاد، على يد السلطة القضائية لنظامه الحاكم. وقد كان من المقرر أن يحدد الرئيس أحمدني نجاد موعد إطلاق سراح الأسيرة يوم السبت الماضي، خلال حفل يقيمه في القصر الرئاسي، كجزء من جهد يشير التقرير إلى أنه «لإظهار شهامته» قبل زيارته للجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك في وقت لاحق هذا الأسبوع. ولكن مع انتشار خبر ذلك، ارتفع صوت السلطة القضائية في إيران منادياً الرئيس أحمدني نجاد بعدم التعدي على صلاحيات أجهزة إيرانية أخرى. فإطلاق سراح أحد السجناء ممن ينتظرون محاكمتهم هو أمر من اختصاص السلطة القضائية. هذا، وقد أصرّ قضاة إيران على دفع كفالة تصل إلى نصف مليون دولار قبل عملية إطلاق سراح الرهينة التي ستتم من دون أي احتفال يشهد حضور الرئيس أحمدني نجاد. ويشير التقرير إلى أن الرئيس أحمدني نجاد والقوات المؤيدة له في صراع مفتوح ليس مع السلطة القضائية فقط ولكن مع البرلمان الإيراني المنتخب ووزارة الخارجية (التي ترفع تقاريرها إلى المرشد الأعلى، علي خامنئي) ومجلس صيانة الدستور والكثير من رجال الدين المحافظين أيضاً. وفي ضوء ما اتضح خلال عملية إطلاق سراح شوردر، يشير التقرير في النهاية إلى أن مساعي تحقيق تقدم دبلوماسي بين الغرب وإيران في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني سوف تشهد صراعاً كبيراً داخل النظام الإيراني للسيطرة على أي عملية تفاوض.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
مبادرات بيئية مهمة
- ٥ * تقارير وتحليلات
التحريك الإيراني الأخير تجاه سوريا والجزائر.. الأهداف والدلالات
- ٦ تطورات منذرة في العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة
- ٧ خبراء يرسمون خريطة طريق لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من الركود
- ٨ اليابان: قراءة تحليلية في التشكيلة الوزارية الجديدة
- ٩ * أخبار الساعة حول العالم
عمان
إسلاميو الأردن والانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠
- ١٠ القاهرة
أزمة دبلوماسية صامتة بين موسى و«الخارجية» السعودية
- ١٠ سينيول
أمريكا تتحسّب لاندلاع حرب مع كوريا الشمالية
- ١١ برلين
ميركل: على الألمان اعتياد رؤية المساجد في مدنهم
- ١١ باريس
كليتوتون تبحث عن مخرج لاستمرار مفاوضات السلام
- ١٢ «لوموند»: فرنسا تخشى تقديم تنازلات انتخابية أمريكية لإيران
- ١٢ واشنطن
خلافات حول مساعدة اليمن على مواجهة «القاعدة»
- ١٣ فرنسا تراجع «القاعدة في الشمال الإفريقي»
- ١٣ كليتوتون تحث الشعب الإيراني على رفض «عسكرة» سياسات بلاده
- ١٤ نيويورك
الفقر يتصدر أجندة قمة قادة العالم في الأمم المتحدة
- ١٥ * متابعات اقتصادية
شخصية في سطور:
سيجي مايبهارا .. وزير الخارجية الياباني الجديد





أهم الأحداث

قدموا للسلام على سموه بعد أن منّ الله عليه بالشفاء: خليفة يستقبل محمد بن راشد والحكام وأولياء العهود



استقبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- في «قصر الروضة» بمدينة العين ظهر أمس أخاه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات وأولياء العهود ونواب الحكام، الذين قدموا للسلام على سموه وتقديم التهنئة بمناسبة عودته سالمًا معافى إلى أرض الوطن بعد أن منّ الله عليه بالشفاء. وقد استقبل صاحب السمو رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، وصاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الفجيرة، وصاحب السمو الشيخ سعود بن راشد المعلا، عضو المجلس الأعلى، حاكم أم القيوين، وصاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم عجمان، وذلك بحضور الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وسمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في المنطقة الغربية.

الكويت تحظر التجمعات العامة

حظرت الكويت، أمس، التجمعات العامة في البلاد للحد من تصاعد التوتر بين الشيعة والسنة، على خلفية تصريحات أدلى بها ناشط شيعي في الخارج. وقال مدير الإدارة القانونية في وزارة الداخلية الكويتية، العميد أسعد الرويح، في مؤتمر صحفي قرأ خلاله بيان الحظر «هذه فتنة ويجب أن توقف». وأشار البيان إلى حظر «أي موكب أو تظاهرة أو تجمع في الشوارع والبيادين العامة، التي يزيد عدد المشاركين فيها على عشرين شخصاً». وأشار الرويح إلى أن المخالفين يواجهون عقوبة بالسجن سنتين، مشدداً على أن وزارة الداخلية «تمارس دورها» انطلاقاً من «حرصها على أمن البلد واستقراره».



يرجح القبول بـ «إيران نووية»

كولين باول يستبعد توجيه ضربة لإيران

استبعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، كولين باول، في تصريحات لشبكة «إن بي سي»، قيام الولايات المتحدة أو إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران في أي وقت قريب. وقال باول إنه لا يعتقد أن هناك «بوادر تتجمع» على توجيه ضربة عسكرية ضد المواقع النووية الإيرانية المعروفة أو المشتبه فيها. وقال باول أيضاً إن العقوبات الدولية ضد إيران ربما لا تقنع طهران على الإطلاق بالتراجع عما تقول إنه برنامج مشروع للطاقة النووية. وقال باول إن الولايات المتحدة ربما تضطر إلى قبول ذلك، مع محاولة ردع إيران عن بناء قنبلة أو استخدامها.

ملك البحرين: لن نسمح بأي عمل يضر بأشقائنا

أكد ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، أن بلاده لن تسمح بأن تكون منطلقاً لأي عمل يضر بها أو بأشقائها أو أصدقائها، وذلك حفاظاً منها على أمنها الوطني الذي هو جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة واستقرارها، مشدداً على أن إرادته والإرادة الشعبية توافقتا على محاربة الإرهاب من أجل أن تكون البحرين آمنة مطمئنة ينعم فيها المواطنون بالأمن والاستقرار والمزيد من الرقي والرفعة والتقدم. وأضاف ملك البحرين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس، أن «التأييد الشعبي الشامل للإجراءات الأمنية التي اتخذناها ضد هؤلاء الإرهابيين كان واضحاً للعبان وأمام العالم كله».



مدير المخابرات المصرية اجتمع مع مشعل في السعودية

ذكرت صحيفة «الحياة»، أمس، أن مدير المخابرات العامة المصرية، الوزير عمر سليمان، اجتمع هذا الشهر مع رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، خالد مشعل، في السعودية، في محاولة لدفع المصالحة الفلسطينية. ونقلت الصحيفة قول مصدر مصري: «المصالحة كانت على رأس الموضوعات التي تناولها اللقاء». وأضاف أن جمود ملف المصالحة الفلسطينية (لا يصب في خانة «حماس»، بل سينعكس سلباً عليها). وقالت الصحيفة إن سليمان اجتمع مع مشعل في «مكة»، على هامش زيارة قام بها الوزير المصري لإطلاع الملك عبدالله على الجولة الأولى من المفاوضات المباشرة.





مبادرات بيئية مهمة

بمختلف فئاتهم على المشاركة في جهود حماية البيئة وصونها من التلوث، وتأتي مبادرة «الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية» التي نفذتها «وزارة البيئة والمياه» في الآونة الأخيرة في هذا الإطار. ويمكن القول إن المبادرة قد أتت بالعديد من الأوجه الإيجابية. وقد اتضح ذلك في نتائج المسح الذي نفذته الوزارة، الذي استطلع رأي عينة مكونة من ٦٠٠ شخص من سكان الدولة، حيث أكد نحو ٨٥٪ من هذه العينة أنهم تفهّموا الأضرار والمخاطر البيئية لاستخدام الأكياس البلاستيكية. وأكد نحو ٩٣٪ من هؤلاء استعدادهم للمشاركة في جهود الاستغناء عن استخدام الأكياس البلاستيكية والاستعانة بالبدائل الصديقة للبيئة.

لكن في الحقيقة إن كانت هذه النتائج تمثل مؤشراً ذا قيمة إيجابية، فإن المتابع للواقع لا يلاحظ تغييراً حقيقياً في سلوكيات السكان في ما يتعلق باستخدام الأكياس البلاستيكية، فما زالت هذه الأكياس تستخدم بمعدلات مرتفعة دون تغيير يذكر، ما يبقي على التهديدات البيئية الناتجة عن استخدام هذه الأكياس عند المعدلات نفسها. وقد تكون مبادرة التخلص من الأكياس البلاستيكية التي تنفذها الدولة حالياً في حاجة إلى أن تأخذ منحىً جديداً للقضاء على المسببات من المنبع، كأن يتم منع مراكز التسوق والمحال التجارية بشكل تدريجي من استخدام الأكياس البلاستيكية في تغليف مبيعاتها.

تتعامل دولة الإمارات مع قضايا حماية البيئة بصفقتها واجباً وطنياً يجب الوفاء به، والمشاركة في تحقيقه من قبل مؤسسات الدولة كلها، وأن تسهم فيه مختلف فئات المجتمع، وقد عملت الدولة طوال العقود الماضية على توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق هذا الهدف الحيوي بداية من تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية، وبذل الاستثمارات الكافية اللازمة، وتوفير الكوادر البشرية القادرة على تعظيم الاستفادة من هذه المعطيات للمضي قدماً في الاتجاه الصحيح في هذا الشأن.

ويأتي اهتمام دولة الإمارات بقضايا البيئة على هذا المستوى من الجدية متماشياً مع السياسة العامة التي تتبعها الدولة التي تعمل على تحقيق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي من ناحية، واعتبارات حماية البيئة من ناحية أخرى، الذي يمثل أحد المبادئ الأساسية التي تُبنى عليها البرامج والاستراتيجيات المستقبلية التي تتبناها الدولة والساعية جميعها إلى تحقيق التنمية الشاملة والدائمة، بما يضمن توفير حياة كريمة وأمنة للسكان الحاليين للدولة، مع حفظ حقوق الأجيال القادمة في التمتع بالمستوى نفسه من الحياة الكريمة في بيئة صحية وآمنة.

ولذلك، فإن الدولة بمؤسساتها وحكوماتها الاتحادية والمحلية تحرص بشكل متواصل على تنفيذ العديد من المبادرات التي تنصب على نشر الوعي المجتمعي بشأن القضايا البيئية، وحفز سكان الدولة

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

أسعار العملات		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية			
دولار/ين	إسترليني/دولار	يورو/دولار	الغاز الطبيعي سنت/م مكعب	مزيج برنت دولار/برميل	نيكاي	داو جونز	ناسداك
↓ ٨٥,٦٨٥	↓ ١,٥٦٦٧	↓ ١,٣٠٨	↓ ٠,٩٤	↓ ٠,٩١	↑ ١,٢٣	↑ ٩٦٢٦,١	↑ ٢٣١٥,٩
			٤,٠٢	٧٣,٦٦		↑ ٠,١٢	↑ ١٠٦٠٧,٨
							↑ ٠,٥٤

المؤشرات العامة		سوق دبي المالي	
↑ ٠,٩٨٪	المؤشر العام	↑ ٢,١٧٪	المؤشر العام
شركة (٢٣)	الشركات المرتفعة	شركة (٢٢)	الشركات المرتفعة
شركات (٥)	الشركات المنخفضة	شركات (٣)	الشركات المنخفضة
شركات (٧)	الشركات الثابتة	شركتان	الشركات الثابتة





التحرك الإيراني الأخير تجاه سوريا والجزائر.. الأهداف والدلالات

زيارة الرئيس الإيراني، محمود أحمدني نجاد، لدمشق مؤخراً تشير إلى قلق إيران تجاه الحديث عن تحرك أمريكي من أجل ضم سوريا إلى عملية السلام التي تقتصر حتى الآن على المسار الفلسطيني، وتخوفها من أن يؤثر انخراط دمشق في مسار تفاوضي جاد في علاقات التحالف التي تربطها مع سوريا.



عملية سلام في المنطقة يمكن أن تشمل سوريا ولبنان، ومن هنا فإنه مثلما ذهب نجاد إلى دمشق بعد يومين فقط من زيارة جورج ميتشل إليها

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإنه زارها أيضاً في شهر فبراير الماضي بعد فترة قصيرة من إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، عن رغبة الولايات المتحدة في عزل سوريا عن إيران.

في ضوء ما سبق يمكن فهم تصريحات الرئيس الإيراني خلال وجوده في سوريا بأن دول الشرق الأوسط سوف تحبط الخطط الأمريكية والإسرائيلية وتعرقلها لتغيير الخريطة السياسية للمنطقة، كما يمكن فهم الزيارة التي قام بها إلى الجزائر في طريق رحلته إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تعمل إيران على التحرك تجاه الدول التي ترتبط معها بعلاقات طيبة ومنها الجزائر من أجل التعامل مع المستجدات في المنطقة وفي مقدمتها ما يتعلق بعملية السلام وما يمكن أن تصل إليه من نتائج.

إضافة إلى عملية السلام فإن ما يقلق إيران أيضاً أمران: الأول هو الضغوط التي يتعرض لها «حزب الله» في لبنان والتقارب الحادث بين سوريا و«تيار المستقبل». الأمر الثاني هو التقارب السوري-السعودي الذي دخل مرحلة مهمة خلال الفترة الماضية، ولذلك تعمل طهران على التحرك بقوة تجاه دمشق التي تعد قاسماً مشتركاً في العديد من الملفات التي تهمها على الساحة الإقليمية، بدءاً من العراقي ومروراً بالملف الفلسطيني وانتهاءً بالملف اللبناني.

انطوت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني، محمود أحمدني نجاد، للعاصمة السورية دمشق يوم السبت الماضي على دلالات مهمة سواء من حيث توقيتها أو التوجهات التي عبر عنها خلالها. فمن حيث التوقيت جاءت هذه الزيارة بعد يومين فقط من الزيارة التي قام بها مبعوث السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، جورج ميتشل، لدمشق والحديث عن سعي من قبل الإدارة الأمريكية إلى ضم سوريا ولبنان إلى عملية السلام الجارية حالياً في المنطقة، التي تقتصر حتى الآن على المسار الفلسطيني، وهذا يعني أن إيران تحسّ بقلق شديد تجاه أي تحرك أمريكي تجاه دمشق أو أي مسعى إلى دمج سوريا ضمن عملية سلمية لما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من مخاطر استراتيجية بالنسبة إليها، أولها احتمال ابتعاد سوريا عنها وفكّ تحالفها معها، خاصة أن الولايات المتحدة تضغط عليها للإقدام على ذلك وتشترط إسرائيل ابتعاد دمشق عن طهران كضمن للسلام، ثانيها التأثير السلبي في حلفاء إيران في لبنان، خاصة «حزب الله»، لأن أي انخراط سوري أو لبناني في مفاوضات للسلام مع إسرائيل يعني مزيداً من الضغوط على الحزب، خاصة في ما يتعلق بسلاحه، ثالثها التأثير السلبي في القوى الأخرى ذات العلاقة القوية مع طهران مثل «حماس» في غزة، لأن انخراط سوريا في عملية سلام يمكن أن ينال من علاقاتها الوثيقة مع «حماس» وربما يؤثر في استضافتها قادة الحركة لديها، رابعها أن أي فكّ للتحالف الإيراني-السوري لمصلحة تقارب سوري مع واشنطن أو تحركات محددة بشأن السلام، سوف يعني تغييراً مهماً في موازين القوى والتحالفات في الشرق الأوسط لغير مصلحة طهران. ولهذا تبدو إيران حساسة بشدة لأي تقارب سوري-أمريكي أو أي حديث عن





وتيرة النزاعات التجارية تتسارع وتوقعات باستمرار الضغوط الأمريكية على بكين تطورات منذرة في العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة

شهدت الفترة القصيرة الماضية تصاعداً في حدة التوترات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين، وقد يؤدي تشدد موقف كل منهما ورغبتها في حماية مصالحها الاقتصادية إلى تزايد حدة هذا النزاع في المستقبل.



تتعلّق الشكوى الأولى بالقيود التي تفرضها الأخيرة على الشركات الأمريكية الراغبة في دخول سوق بطاقات

الائتمان الصينية، أما الشكوى الأخرى فتتعلق برسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية التي تفرضها الصين على وارداتها من منتجات الصلب الأمريكية، وبالتوازي مع ذلك فقد عقد الكونجرس، مؤخراً، جلسة استماع لمجموعة من المشرعين الأمريكيين وممثلي اتحادات بعض الصناعات الأمريكية، استعداداً لإقرار مشروع قانون يفرض رسوماً جمركية على الصادرات الصينية إلى الأسواق الأمريكية.

وإن كانت النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين ليست بالأمر الجديد، كونها أمراً يتكرر كثيراً على مدار السنوات الماضية، فإن تسارع وتيرته خلال الأشهر القليلة الماضية، هو الأمر الجديد، خاصة أن هذا التسارع يتزامن مع تحوّل الصين إلى أكبر اقتصاد مصدر في العالم واقتراه من منازعة الاقتصاد الأمريكي كأبزر اقتصاد في العالم، ما يؤدي إلى اشتداد الرغبة الأمريكية في الضغط على الطرف الصيني لتقديم بعض التنازلات، في حين يزداد الموقف الصيني تشدداً، نتيجة رغبته في تأصيل موقعه كإقتصاد صاعد بقوة يسعى إلى حماية مصالحه، بجانب رغبة الصين في التفاعل مع التغيرات الاقتصادية التي تحدث على الصعيد الخارجي بما فيها الضغوط الأمريكية في إطار عام يراعي التشابك بين المتغيرات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، ولعل تشدد الموقفين على هذا النحو يعدّ مؤشراً إلى احتمال تصاعد النزاعات الاقتصادية والتجارية في ما بينهما في المستقبل.

توطدت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين كثيراً خلال السنوات الأخيرة، فتحوّلت الصين إلى ثالث أكبر سوق تصدير للمنتجات الأمريكية وأصبحت الولايات المتحدة ثاني أكبر سوق تصدير للمنتجات الصينية، وبلغ حجم التجارة الثنائية بينهما نحو ١٨, ١٠٧ مليار دولار خلال الفترة بين يناير وإبريل ٢٠١٠، بزيادة تقدّر بنحو ٢٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ويبلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في الصين حالياً نحو ٥٩ مليار دولار، في حين تمتلك الصين أكبر رصيد من سندات الخزنة الأمريكية لتكون أكبر دائن خارجي لها.

تباعد المواقف

لكن يبدو أن هذا الرصيد الكبير من العلاقات الاقتصادية الفعلية ليس كافياً لدفع الطرفين لتحقيق نوع من التقارب على المستويات الرسمية، حيث شهدت الفترة الماضية تبادل العديد من الاتهامات بين الطرفين، وتزايد عدد القضايا الخلافية في ما بينهما، ويأتي الخلاف على قيمة اليوان الصيني على رأس هذه القضايا، حيث ترى الولايات المتحدة أن العملة الصينية يتم تداولها بأقل من قيمتها بما يتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪، وترى أن القيمة الضعيفة لليوان هي سبب العجز التجاري الأمريكي مع الصين البالغ نحو ٢٢٦,٨ مليار دولار، بما يساوي نحو ٦٠٪ من إجمالي العجز التجاري الأمريكي مع العالم الخارجي. وفي المقابل تقف الصين متشبّثة بسياسة سعر صرف عملتها، وتؤكد باستمرار أن قيمة العملة من القضايا السيادية للدولة التي يجب ألا تخضع للضغوط الخارجية.

ومع تشدد هذا الرفض الصيني اتخذ الجانب الأمريكي منحى آخر للضغط على الجانب الصيني، فتقدّمت الولايات المتحدة بشكويين إلى «منظمة التجارة العالمية» ضد الصين،





من بينهم جورج شولتز وزير الخارجية الأسبق واكاديميون ومسؤولون سابقون آخرون
خبراء يرسمون خريطة طريق لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من الركود

في هذا المقال يضع خمسة من الخبراء والمسؤولين السابقين خريطة طريق محددة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود التي يعانيها، ويحدد هؤلاء الخطوات التي ينبغي لصانعي السياسات النقدية الأمريكيين انتهاجها خاصة من جانب «الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي» لتشجيع النمو وضمان مسار آمن للعودة إلى الازدهار الاقتصادي.



* جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي الأسبق

إن الاقتصادي الحائز «جائزة نوبل»، إدوارد بريسكوت، فحص بيانات سوق العمل الدولي وأظهر أن هناك ارتباطاً بين التغييرات في معدلات الضرائب على العمل

والتغييرات في التوظيف وساعات العمل. في الفترة من السبعينيات حتى التسعينيات من القرن الماضي، معدل الضرائب الفعلي على العمل ازداد بمتوسط قدره ٢٨٪ في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وعلى مدار الفترة نفسها، تراجعت ساعات العمل بمتوسط قدره ٢٢٪ في تلك البلدان الثلاثة. عندما تؤدي الضرائب العليا إلى تقليص الحافز للعمل، تحصل على الأقل من هذا الأخير. ويقول الكتاب إن السياسات الاقتصادية طويلة الأمد المبنية على استراتيجية طويلة الأجل تجدي؛ والسياسات المؤقتة لا تجدي نفعاً. السياسات المبنية على قواعد توفر الأساس من أجل اقتصاد سوق مرتفع النمو. لكن تاريخ السياسة الاقتصادية الحديثة مملوء بانحرافات شاسعة بعيداً عن تلك الفرضيات الأساسية. وكانت النتيجة ركوداً حاداً والآن يظهر تعافٍ ضعيف أو غير موجود تقريباً. هذه الانحرافات بدأت مع سياسات -مثل تمسك «الاحتياطي الفيدرالي» بأسعار فائدة شديدة الانخفاض لفترة طويلة- غدت رواجاً إسكانياً غير مستدام. سياسات الإسكان الاتحادية سمحت بالمدفوعات المقدمة على قروض سكنية شديدة الانخفاض لدرجة الصفر. وشجعت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، والتوريق فصل بين المقرضين وقروضهم. لم يكن لدى المقرض ولا المقرض القدرة

كتب كل من جورج بيبي شولتز، وزير عمل ووزير خزانة ووزير خارجية أسبق، زميل في «معهد هوفر» التابع لـ «جامعة ستانفورد»، ومايكل جيب بوسكين، أستاذ الاقتصاد في «جامعة ستانفورد»، زميل أقدم في «معهد هوفر»، رأس مجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد جورج دبليو بوش، وجون إف كوجان، زميل أقدم في «معهد هوفر»، وكان نائب مدير مكتب الإدارة والميزانية في عهد رونالد ريغان، وآلان ميلتزر، أستاذ الاقتصاد السياسي في «جامعة كارنيجي ميلون»، وجون بي تايلور، أستاذ اقتصاد في «جامعة ستانفورد»، زميل أقدم في «معهد هوفر»، وشغل منصب نائب وزير الخزانة في عهد جورج دبليو بوش، مقالاً نشرته صحيفته «**وول ستريت جورنال**» تحت عنوان «مبادئ الانتعاش الاقتصادي: ازدهارنا قد انزوى لأن السياسات قد ابتعدت كثيراً عن تلك التي قد أثبتت جدارتها. وإليك الأولويات التي يجب أن ترشد صنع السياسة وهم يسعون إلى استعادة نمو أكثر سرعة»، قالوا فيه إن الأزمة المالية والركود العميق والتعافي الكسول في أمريكا تعزى بدرجة كبيرة إلى سياسات اقتصادية قد انحرفت بعيداً عن مبادئ مثبتة ومبنية على الحقائق. والعودة إلى الازدهار تقتضي العودة إلى تلك المبادئ. نقطة البداية الأكثر أساسية وأهمية هي أن الأشخاص يستجيبون للحوافز والمثبطات. وفي هذا تعطي المعدلات الضريبية مثلاً مهماً لأن البيانات هنا واضحة جداً ودامغة جداً. هناك أدلة كثيرة تظهر أن معدلات الضرائب المرتفعة تخفض جهود العمل، وتؤخر الاستثمار وتضعف نمو الإنتاجية. ارفع الضرائب، ستجد الركود يحط على مستويات المعيشة. ويقول الكتاب



الكافية على الاستمرار طويلاً في اللعبة. والتراخي في تطبيق القوانين السارية سمح للبنوك الاستثمارية والتجارية على السواء بالالتفاف على قواعد مصرفية عريقة لتكتسب نفوذاً أكبر كثيراً من حجمها الحقيقي. من هنا يمكن القول إن مطبقي القانون، وليست القوانين نفسها، هم الذين فشلوا. واستمر الابتعاد عن المبادئ السليمة عندما استجاب «الفيدرالي» و«الجزنة» ببرامج إنقاذ «اعتباطية» وغير قابلة للتنبؤ بها للبنوك وشركات السيارات والمؤسسات المالية. ومولا تحركاتهما بطباعة غير مسبوقه للمال وإصدار ضخم للدين. هذه الإجراءات العصبية زادت من توتر أسواق مضطربة بالفعل وأدت إلى الذعر المالي. ووقعت انحرافات أكثر عندما استجابت الحكومة برزم تحفيز مؤقتة غير مجددة. مشروعاً الإعفاء الضريبي لسنة ٢٠٠٨ وتحفيز الإنفاق لسنة ٢٠٠٩ فشلا في تحسين الاقتصاد. كذلك برنامجاً النقْد مقابل الخردة والائتمان الضريبي لمشتري المنازل للمرة الأولى لم يفعلاً أكثر من تحريك المشتريات للأمام بضعة أشهر. ثم هناك مؤخراً تشريع الرعاية الصحية، الذي يفرض ضرائب على المدخرات والاستثمار ويعطي الحكومة السيطرة على قرارات الرعاية الصحية. فاني ماي وفريدي ماك تجلسان الآن بتكلفة تقدر بنحو ٤٠٠ مليار دولار على دافعي الضرائب من دون حل في الأفق. مئات القوانين الجديدة المعقدة تلوح في مشروع قانون الإصلاح المالي لسنة ٢٠١٠ مع ترك معظم التفاصيل الحرجة للمراقبين. لذا عدم اليقين هو الحاكم ونحو تريليوني دولار نقداً قابعة في خزائن الشركات. وبلغت الكتاب النظر إلى أن الإنفاق الاتحادي السنوي قد ازداد بمقدار ٨٠٠ مليار دولار خارقة للعادة - أكثر من ١٠ آلاف دولار لكل أسرة أمريكية - منذ بداية الأزمة المالية. وقد تسبب ذلك في زيادة عجز الميزانية إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أعلى بكثير من مستواه القياسي زمن السلم. إدارة أوباما قد اقترحت نقل جانب كبير من ذلك الإنفاق الإضافي إلى برامج حكومية وتمويله بضرائب وديون أعلى. ومؤخراً أعلن «الفيدرالي» أنه قد يواصل شراء دين الخزنة طويل الأجل، ما يضيف إلى مخاطر اشتعال التضخم مستقبلاً. ويقول الكتاب إنه ربما لا يوجد من شاهد على المسار

الهدام الذي جلبته هذه الانحرافات في السياسة الاقتصادية على أمريكا أفضل من الميزانية الاتحادية، بعدما بلغ الإنفاق الاتحادي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٤٪، مرتفعاً بشدة من ١٨,٢٪ في عام ٢٠٠٠. ويقول الكتاب إنه يمكن تغيير هذه السياسات الهدامة عبر تبني استراتيجية مبنية على المبادئ الاقتصادية المثبتة الآتية:

- (١) الاستغناء عن الزيادات الضريبية. معدلات الضرائب الأعلى تضر بالنمو وتعطي المبرر للزيادات الأخيرة في الإنفاق. النظام الضريبي الأمريكي المعقد في حاجة ماسة إلى الإصلاح لجعل أمريكا أكثر تنافسية. على سبيل المثال، ضرائب الشركات الأمريكية تأتي من بين الأعلى في العالم.
- (٢) تحقيق التوازن للميزانية الاتحادية عبر تقليص الإنفاق. لإنجاز ذلك، لا بد من الاستغناء عن الإنفاق الزائد في السنوات الأخيرة قبل أن يتحوّل إلى بند ثابت في الميزانية. على الحكومة أن تبدأ بسحب ما لم تنفقه بعد من مخصصات «التحفيز» وبرنامج إنقاذ الأصول المتعثرة، والعدول عن توسيع الإعانات، خاصة أشكال الدعم المنصوص عليها في قانون الرعاية الصحية.
- (٣) تعديل إعانات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية للحد من نموها الانفجاري مستقبلاً.
- (٤) فرض تجميد على التشريعات الجديدة كافة للأعوام الثلاثة المقبلة، باستثناء ما يتعلق منها بالأمن القومي والسلامة العامة.
- (٥) ينبغي أن تكون السياسة النقدية أقل اعتماداً على الأحكام الشخصية وأكثر تشبهاً بالقواعد الموضوعية. ويختتم الكتاب مقالهم بالقول إن الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع بلدان أخرى، يجب أن تتفق على سقف للتضخم بغية زيادة استقرار الأسعار المتوقعة واستقرار معدل الصرف. ويجب التوصل إلى تفاهم جديد بين «الفيدرالي» و«الجزنة» لإعادة بناء استقلالية «الفيدرالي» ومحاسبته لكيلا يطلب منه تمويل الدين أو التدخل في تخصيص الائتمان. هذه السياسات المشجعة للنمو تقدم مساراً آمناً نحو عودة الاقتصاد الأمريكي إلى الازدهار مجدداً.



بموجب التشكيلة الحكومية اليابانية الجديدة التي أعلنت مؤخراً، تولى سيجي مايهارا منصب وزير الخارجية خلفاً لكاتسويا أوكادا الذي تولى منصب الأمين العام لـ «الحزب الديمقراطي» الحاكم. كما احتفظ وزير المالية، يوشيهيكو نودا، بمنصبه في التعديل الوزاري، كما بقي وزير الدفاع، توشيمي كيتازاوا، في منصبه من ضمن سبعة وزراء بقوا في مناصبهم من الحكومة السابقة، في حين انضمت إلى الحكومة الجديدة عشرة وجوه جديدة.



وأوضح أنه وافق على هذا التغيير بناءً على طلب كان، في إطار إعادة توزيع السلطات التي أرادها رئيس الوزراء بعد فوزه في «الحزب الديمقراطي» الياباني.

وخلال انتخابات داخلية في إطار الحزب الثلاثاء الماضي، تغلب كان على إيشيرو أوزاوا، أحد أبرز شخصيات الحزب الذي كان يرغب في تولي قيادة «الحزب الديمقراطي» الياباني، ليصل بذلك إلى منصب رئيس الوزراء. وقد شكّل كان، الذي رسخت مكانته في إطار الحزب ولدى الرأي العام، فريقاً من شخصيات غير معروفة، ضم عشرة جدداً من أصل ١٧ وزيراً وسكرتيري دولة منهم امرأتان.

ولدى تسلمه رئاسة الوزراء في يونيو الماضي، اكتفى بالتجديد تقريباً لكامل أعضاء حكومة سلفه يوكيو هاتوياما، مؤسس «الحزب الديمقراطي» الياباني الذي استقال بعد تسعة أشهر في الحكم. وحرص كان هذه المرة على ترك بصمته بتعيين شخصيات جديدة في بضعة مناصب مهمة.

فقد عين أكيهيرو أوهااتا، المهندس السابق لدى «هيتاشي»، على رأس وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة العملاقة، مع مهمة كبيرة تقضي بتحديد سياسة نمو على المديين المتوسط والبعيد للقوة الاقتصادية العالمية الثانية التي توشك الصين أن تتفوق عليها. وتسلم يوشيهيرو كيتاياما وزارة الشؤون الداخلية التي تعتبر إدارة بالغة الأهمية والمسؤولة عن تنظيم وسائل الإعلام والاتصالات خاصة، والإشراف على السلطات المحلية والانتخابات. وتسلم وزارة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ريتسيو هوسوكاوا، الذي يتعين عليه تطبيق أولوية كان التي تقضي بتحسين وضع فرص العمل.

أعاد «الحزب الديمقراطي» الياباني الحاكم الثلاثاء الماضي انتخاب ناوتو كان، رئيس الوزراء في منصب رئيس الحزب ليحول بذلك دون ثالث تغيير لرئيس الحكومة في غضون عام واحد، حيث تفوق رئيس الوزراء «كان» على منافسه المخضرم، إيشيرو أوزاوا. وقع الاختيار على سيجي مايهارا، وهو خبير أمني ووزير نقل سابق ليشغل منصب وزير الخارجية الجديد في اليابان. وسيحل مايهارا (٤٨ عاماً) مكان كاتسويا أوكادا، الذي سيتولى منصب الرجل الثاني في «الحزب الديمقراطي» الحاكم. وجرى التعديل الوزاري بعد تحدّ جرى في وقت سابق من هذا الأسبوع لقيادة رئيس الوزراء، ناوتو كان. وكان مايهارا الشخصية المرموقة في «الحزب الديمقراطي» الياباني، المعروف بصراحته، وزيراً للنقل واستصلاح الأراضي. وبانتقاله إلى وزارة الخارجية، سيتعين عليه إدارة ملف الأزمة الدبلوماسية التي اندلعت أخيراً مع الصين، جرّاء احتجاز السلطات اليابانية سفينة صيد صينية قرب جزر يتنازع البلدان السيادة عليها. وفي آخر مراحل الأزمة، أكدت اليابان يوم الجمعة الماضي أن الصين استأنفت أنشطتها في حقل للغاز يعلن البلدان سيادتهما عليه شرق بحر الصين. ومن المقرر تسيير تظاهرات احتجاج على اليابان في نهاية الأسبوع في بكين وشنغهاي.

وسيتولى الوزير الجديد من جهة أخرى إدارة المفاوضات الدقيقة مع الولايات المتحدة، أقرب حلفاء اليابان، حول نقل قاعدة عسكرية أمريكية في جزيرة أوكيناوا (جنوب)، وهي موقع عسكري لم يعد يريده السكان المحليون. وكان أوكادا أعلن الخميس الماضي أنه سينسحب من الحكومة ليصبح السكرتير العام والمسؤول الثاني في «الحزب الديمقراطي» الياباني، وهو منصب استراتيجي على هامش الحكومة.



الشارحة

«روز اليوسف» المصرية:

أزمة دبلوماسية صامتة بين موسى و«الخارجية» السعودية



أزمة دبلوماسية صامتة نشبت مؤخراً بين الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، ووزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، على خلفية

رفض موسى تعيين دبلوماسي سعودي رئيساً لبعثة الجامعة في نيويورك خلفاً للسفير يحيى الحماسي، بسبب ما اعتبره الأمين العام نقصاً في الخبرة والكفاءة لدى المرشح السعودي. وذكرت مصادر في الجامعة العربية، فضلت عدم ذكر اسمها، لصحيفة «روز اليوسف» الحكومية أن الأمير سعود الفيصل طالب في كلمة ألقاها نيابة عنه مندوب السعودية لدى الجامعة، السفير أحمد قطان، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي عقد الخميس الماضي، موسى بالتراجع عن قراره التمديد لرئيسي بعثتي الجامعة في واشنطن ونيويورك بحجة أن ذلك من اختصاص وزراء الخارجية. موسى من جهته، بحسب المصادر، عبّر عن دهشته من الطلب السعودي. وقال موسى خلال الاجتماع الوزاري «إنني أشمّ روائح كريهة بحق الأمين العام والأمانة العامة للجامعة العربية». وتساءل: كيف يعقل أن يتدخل وزراء الخارجية في قرارات تعيين موظفي الجامعة أو التمديد لهم. وأضاف أن عملية تقويم موظفي الجامعة ومتابعتهم هي من اختصاص الأمانة العامة للجامعة العربية، وأنه -أي موسى- الأقدر على معرفة من يصلح لهذا المكان أو ذاك. ومع إصرار السفير قطان، رئيس وفد السعودية في الاجتماع الوزاري، على ضرورة تراجع موسى عن قراره ارتفعت حدة لهجة موسى حتى وصلت إلى التحدي بقوله «ما دام الأمين العام باقياً فإن حسونة والحماصي باقيان، وتنتهي فترة عملهما بانتهاء ولاية الأمين العام». وأوضحت المصادر أن موسى التقى قبل الاجتماع الوزاري المرشح السعودي، وتناقش معه في بعض الأمور التي أدرك من خلالها أن هذا المرشح تنقصه الخبرة والكفاءة اللزمتان.

صنّان

إسلاميو الأردن والانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠

بعدما قررت «الحركة الإسلامية» وذراعها السياسية «جبهة العمل الإسلامي» مقاطعة الانتخابات النيابية المقررة في الأردن في التاسع من نوفمبر المقبل، تبدو الصورة غير واضحة بشأن تراجع الإسلاميين عن قرار المقاطعة. فقد استجابت الحكومة الأردنية لرغبة ملكية بفتح حوار مع الإسلاميين بهدف إقناعهم بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية. هذا الحوار الذي قيل إنه جاء بناء على نصائح غربية بالانفتاح على «الحركة الإسلامية» وإقناعها بضرورة المشاركة في العملية السياسية في الأردن. وبالأمر دسّنت الحكومة الأردنية حوارها مع رموز «الحركة الإسلامية»، وبرغم أن لا جديد قدمته الحكومة أكثر من وعدٍ بعرض مشروع قانون انتخاب جديد على مجلس النواب القادم، فإن بعضهم يأمل أن تعيد «الحركة الإسلامية» النظر في قرار المقاطعة، الأمر الذي يحمل في طياته -نظرياً- احتمال مشاركة الإسلاميين في الانتخابات المقررة في نوفمبر المقبل، لكن هذا



الاحتمال يبقى ضعيفاً وغير مرجح، وذلك للأسباب التالية:

*** أولاً:** إن الحكومة لم تستجب لمطالبهم المتمثلة في إجراء الانتخابات وفق قانون جديد غير الذي ستجرى الانتخابات المقررة على أساسه. ومعلوم أن الإسلاميين هاجموا القانون واعتبروه متخلفاً ولا يؤسس لديمقراطية حقيقية.

*** ثانياً:** إن مجرد الوعد الحكومي بتقديم مشروع قانون انتخابي لا يضمن للإسلاميين أن يكون هذا المشروع محققاً لمطالبهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه في ضوء ضعف احتمال نجاح الإسلاميين في حصد عدد مؤثر من المقاعد وبالتالي فإن مشروع القانون الذي قد تقدمه الحكومة سيحظى بموافقة المجلس القادم برغم معارضة الإسلاميين له.

ولذا يبدو من غير المرجح تراجع الإسلاميين عن قرار المقاطعة واستمرار حالة التنازيم بين الحكومة الأردنية والإسلاميين.



برلين

ميركل: على الألمان اعتياد رؤية المساجد في مدنهم



قالت صحيفة إن المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، قالت إن الألمان فشلوا منذ وقت طويل في فهم كيف أن الهجرة تؤدي إلى تغيرات في بلدهم وسيكون عليهم أن يعتادوا رؤية المزيد من المساجد في مدنهم. وانقسمت

ألمانيا التي يعيش فيها أربعة ملايين مسلم على الأقل في الأسابيع الأخيرة بسبب جدال بشأن اندماج المهاجرين في المجتمع أثارته تعليقات مسيئة عن المسلمين أدلى بها عضو في مجلس إدارة «البنك المركزي الألماني». وقالت ميركل لصحيفة «فرانكفورتر الجماينه تسايتونج»: «بلادنا ستواصل تغييرها والاندماج مهمة أيضاً على عاتق المجتمع الذي يجب عليه احتواء المهاجرين». وأضافت «ظللنا سنوات نخدع أنفسنا بشأن ذلك. المساجد على سبيل المثال ستصبح جزءاً سائداً في مدننا أكثر مما كانت في الماضي». والغضب الذي أثارته تصريحات توليو سارازين، عضو مجلس إدارة «البوندسبنك»، الذي قال إن المهاجرين الأتراك والعرب فشلوا في الاندماج وإنهم يغرقون ألمانيا بمعدل مواليد أعلى، أحد النزاعات السائدة التي ثارت في الآونة الأخيرة وتمس المدين والاندماج. وأشارت سويسرا الاستنكار الدولي العام الماضي عندما صوتت لمصلحة فرض حظر على بناء المآذن. وتفجرت النزاعات الدينية في الولايات المتحدة خلال الأسابيع الماضية بسبب خطط لبناء مركز ثقافي إسلامي بالقرب من موقع «مركز التجارة العالمي» الذي انهار بعد هجمات ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك. وفي الوقت نفسه توترت العلاقات بين برلين وباريس هذا الأسبوع بسبب مشادة مقتضبة بين ميركل والرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، بشأن استبعاد فرنسا المهاجرين من غجر الروما. إلى ذلك، أحاط عشرات آلاف من الألمان بمكتب المستشارة أنجيلا ميركل يوم السبت الماضي في تظاهرة مناهضة للمحطات النووية.

سيئول

تسعى إلى استراتيجية جديدة قائمة على الحوار المباشر أمريكا تتحسب لاندلاع حرب مع كوريا الشمالية

ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، يوم الجمعة الماضي، أن الولايات المتحدة والدول الحليفة لها في شمال شرق آسيا تعمل معاً لتقوية استراتيجية جديدة تجاه كوريا الشمالية، وذلك تحسباً لاحتمال أن تؤدي السياسة الحالية تجاه هذه الدولة المعزولة إلى اندلاع حرب. وقالت الصحيفة، نقلاً عن تصريحات مسؤولين في الحكومة الأمريكية «إن الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية الجديدة قد بدأت تتشكل مع اقتراب توصل كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان إلى اتفاق عام». وأضافت الصحيفة أن القلق بدأ يتزايد من أن «الصبر الاستراتيجي»، وهو السياسة المركزة حول التشدد في العقوبات، وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة، يمكن أن يدفع المتشددون في كوريا الشمالية إلى مضاعفة الجهود لإنتاج الأسلحة النووية وأسلحة الدمار



الشامل وتوزيعها». وقالت الصحيفة «إن وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، عقدت ندوة حول كوريا الشمالية مع خبراء السياسة وصانعيها في أواخر أغسطس الماضي. وبحسب المشاركين وافقت كلينتون على أهمية

العشور على مخرج لإعادة العلاقات مع كوريا الشمالية. وقال مشارك إنه تم تطبيق المنهجين حتى الآن، وهما العقوبات والتدريبات العسكرية. وقال إن الوزيرة ترى أن المحادثات مع الشمال يمكن أن تكون منهجاً ثالثاً. إلى ذلك قال مصدر دبلوماسي في كوريا الجنوبية إن المبعوث الأمريكي الخاص حول كوريا الشمالية عاد مرة أخرى إلى سيئول في نهاية جولته الآسيوية، بهدف تبادل الآراء حول كيفية استئناف المباحثات الدولية المتوقفة حول برامج بيونج يانج النووية. وقال المصدر، الذي طلب عدم الإفصاح عن هويته، إن بوسورث وصل إلى سيئول ليلة الجمعة الماضي من الصين لأغراض خاصة.



حذرت واشنطن وشددت على ضرورة ترك آلية العقوبات تؤتي مفعولها
«لوموند»: فرنسا تخشى تقديم تنازلات انتخابية أمريكية لإيران



ذكرت صحيفة «لوموند» الفرنسية أن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، التي توفر الخبرة في المجال النووي للأمم المتحدة، تجد صعوبة كبيرة في أداء

مهمتها للتحقق من البرنامج النووي الإيراني، حيث تحاول السلطات باستمرار الحد من نطاق عملها، مبرزة أن هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه الأسبوع الماضي اجتماع مجلس محافظي «وكالة الطاقة الذرية» في فيينا. وأفادت بأن الخطوة الدبلوماسية المقبلة ستكون الأسبوع الجاري في نيويورك، حيث سيعقد اجتماع وزاري للدول الست المكلفة الملف النووي (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا) على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأبرزت أن السياق قد تغير جذرياً في عام واحد، حسب الطرف الغربي، لأن إيران بدأت تعاني قوة تأثير العقوبات الدولية التي اتخذت ضدها منذ شهر يونيو الماضي (القرار ١٩٢٩ للأمم المتحدة تلتها تدابير الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبلدان أخرى مثل اليابان وكندا وأستراليا). وحسب جريدة «فايننشال تايمز»، فإن التأثير سيكون خطراً ومؤلماً في صادرات النفط الخام الإيراني، المورد الرئيسي للبلاد. وأشارت صحيفة «لوموند» إلى أن المسؤولين الفرنسيين، الذين يلتزمون موقفاً متشدداً، حذروا واشنطن من تقديم أي «تنازلات» ل طهران، خشية أن يقوم الرئيس باراك أوباما بالبحث عن انفراج دبلوماسي مع إيران لتقوية موقف الديمقراطيين لدى الناخب الأمريكي قبل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر المقبل، خاصة في ظل مؤشرات التراجع الحالية للمرشحين من حزب أوباما، وتعتقد باريس أنه يجب السماح للعقوبات بالسريان «لبضعة أشهر» لتظهر آثارها في النظام الإيراني.

كليتوتون تبحث عن مخرج لاستمرار مفاوضات السلام

ذكرت تقارير أن المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين سوف تستمر، هذه هي الخلاصة الأكثر إيجابية من الجولة الأولى من المحادثات التي انتهت يوم الخميس ١٦ سبتمبر الجاري في القدس ورام الله بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ووزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون. وأضافت أنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس، ولكن على الرغم من إصرار نتنياهو على عدم تمديد الوقف الجزئي للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (التي تنتهي يوم ٢٦ سبتمبر الجاري)، فإن الوفد الفلسطيني لم يغلق الباب، ولعل هذا مؤجل فقط، فقد كرر الرئيس عباس أنه لن يواصل المفاوضات في حال استئناف البناء في المستوطنات. وأبرزت أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يظهر



ضعف هامش المراوغة السياسية لديه أمام أحزاب اليمين والأحزاب الدينية وحركة المستوطنين الذين يهددون بإثارة أزمة. مفيدة

بأن الأمريكيين يتفهمون الضغوط على نتنياهو، ولكن يحثونه على التوصل إلى تسوية من شأنها أن تسمح لهم بالاستمرار في الضغط على عباس حتى لا يتراجع عن الاستمرار في المفاوضات الحالية. وأشارت إلى أن عباس أيضاً في موقف حرج، إذ وافق على استئناف المفاوضات من دون الحصول على الوقف التام للبناء في المستوطنات، وبعد أن هدد بمغادرة طاولة المفاوضات في حال استئناف الاستيطان، فإنه لا يمكنه خذلان الجمهور الفلسطيني مرة أخرى. وأضافت أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، قد بدأ في البحث عن حل وسط: عدم تمديد وقف البناء في المستوطنات ولكن من دون استئناف كبير له أيضاً، أي على أساس محدود وبشكل سري إذا كان ذلك ممكناً. إنها طريقة هشة، ولكنها تكفي لعدم عرقلة المفاوضات.



فرنسا تواجه «القاعدة في الشمال الإفريقي»

خلافات حول مساعدة اليمن على مواجهة «القاعدة»



كتب رافي سومييه مقالاً نشرته مجلة «نيوزويك» تحت عنوان «بزوغ تنظيم القاعدة في الشمال الإفريقي»، أورد فيه توجيه الشكوك حول اختطاف

خمسة مواطنين فرنسيين في النيجر إلى جماعة «القاعدة في المغرب الإسلامي»، وهي جماعة إرهابية أقامها أمين الظواهري، على حد قول التقرير؛ إذ ستكون هذه هي المرة الثالثة التي تتخذ فيها أسرى من المواطنين الأوروبيين، حيث دفعت الحكومة الإسبانية ملايين الدولارات لإطلاق سراح اثنين من مواطنيها في وقت سابق، كما أعلنت فرنسا الحرب على هذه الجماعة بعد إعدامها عامل إغاثة فرنسياً في يوليو الماضي يصل عمره إلى ٧٨ عاماً. ويتفق الخبراء على عجز الجماعة عن تنفيذ هجمات في أوروبا وأمريكا، إلا أنه تم اكتشاف خلايا في فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال وهولندا. وقد أخذت الجماعة رهائن من قبل، إلا أنها استرعت الاهتمام العالمي في يوليو الماضي عندما احتجزت في النيجر ميشيل جيرمنيو، عامل الإغاثة الفرنسي. حيث قبضت عليه في مالي، بعيداً عن عمليات الأمن ضدها، لذا قامت فرنسا بغارة قتلت خلالها ستة من المسلحين، ولكنها لم تجد المحتجز. ووفقاً لشبكة «بي بي سي»، ظهر عبدالمالك دروكدل، أحد قادة الجماعة، بعد أيام قائلاً إنه قتل جيرمنيو المحتجز «انتقاماً لإخوانه الستة الذين تم قتلهم في العملية الغادرة»، حيث فشل الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، في تحرير مواطنه، كما أنه «فتح أبواب الجحيم على نفسه وعلى شعبه». ويختتم الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن فرنسا، التي دعمت القوات الموريتانية وعملت معها، ستضطر إلى تصعيد الحرب التي أعلنتها رئيس الوزراء، فرانسوا فيلون، التي تستهدف «القاعدة في شمال إفريقيا» بعد مقتل جيرمنيو.

يقول كل من إريك شميت وسكوت شين في تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان (مساعدات مواجهة «القاعدة» في اليمن تثير انقساماً بين المسؤولين الأمريكيين)، أوردنا فيه الانقسام العميق بين مسؤولي وزارة الخارجية والجيش الأمريكي حول مدى المساعدات الأمريكية لليمن، الذي أصبح بمنزلة ساحة اختبار حاسمة لجهود إدارة أوباما في مواجهة خطر «القاعدة». ويوضح التقرير أنه بينما يهدد «فرع القاعدة في اليمن» بتنفيذ هجمات جديدة ضد الولايات المتحدة، عرضت القيادة المركزية تزويد اليمن بمساعدات ومعدات عسكرية بما يوازي نحو ١,٢ مليار دولار أمريكي على مدار الأعوام الستة المقبلة، وهو ما يعد تصعيداً مهماً على إحدى جبهات مكافحة الإرهاب، وإن لم يتم إعلانه. ويشير التقرير إلى أن المساعدات تتضمن أسلحة آلية وزوارق لحرس السواحل وطائرات نقل ومروحيات، بالإضافة إلى معدات أخرى وقطع غيار. وقد يتوسع دور التدريب ليسمح للمستشارين الأمريكيين بمرافقة القوات اليمنية من دون المشاركة الفعلية في القتال. غير أن معارضي هذه المساعدات يخشون أن يستخدمها خصوم الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، ما قد يشير مزيداً من العنف وزعزعة الاستقرار. ويوضح التقرير أن هذا الجدل أصبح أكثر حدة في الوقت الذي تعيد الإدارة بحث توقيت استخدام الصواريخ الأمريكية وكيفية ضد الإرهابيين المشتبه فيهم باليمن لتفادي الأخطاء السابقة ووقوع ضحايا مدنيين. ويعكس المآزق اليمني الشكوك التي تواجهها الإدارة الأمريكية في محاولتها منع تكرار محاولة تفجير طائرة عيد الميلاد بوساطة أحد رجال «القاعدة في اليمن». في الوقت نفسه يعترف مسؤولو الإدارة بأنهم لا يزالون يحاولون التوصل إلى التوازن الصحيح بين الغارات الأمريكية والمساعدات العسكرية ومساعدات التنمية، ليس في اليمن فحسب، وإنما في باكستان والصومال وغيرهما من الدول التي ينشط فيها التطرف الإسلامي.



والشأن

كلينتون تحث الشعب الإيراني على رفض "عسكرة" سياسات بلاده

حثت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، شعب إيران على رفض ما تقول إنه توسع لدور العسكرية الإيرانية وسلطاتها. وقالت كلينتون إن الولايات المتحدة تشعر بقلق متزايد من تنامي القوة العسكرية في إيران، الخصم الرئيسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفي مقابلة أذيعت أمس، قالت كلينتون إن العديد من الأشخاص يشعرون بالقلق أيضاً داخل إيران. وأبلغت كلينتون برنامج «ذا ويك» (الأسبوع) في محطة «أيه بي سي» أنها تأمل أن يتمكن الإيرانيون من إيجاد طريقة لوقف المد العسكري. وقالت كلينتون إن لديها «اختلافات كبيرة مع الثورة الإيرانية، لكن المدافعين الأوائل عنها قالوا إن إيران ستكون جمهورية.. ستكون جمهورية إسلامية، لكنها ستبقى جمهورية.. وبعد ذلك رأينا انتخابات معيبة، ورأينا المسؤولين المنتخبين يتجهون إلى الجيش لفرض سلطتهم ونفوذهم». وفي السياق ذاته، رأت كلينتون أن كثيراً من الإيرانيين، حتى هؤلاء الذين



كانوا متحمسين في الأساس للثورة، بدؤوا يتسبنون آراء أخرى حول الاتجاه الذي اتخذته حكومتهم. ومن دون توضيح، قالت كلينتون «أمل فقط أن

يكون هناك بعض الجهد داخل إيران، من جانب قادة دينيين ومدنيين مسؤولين، بحيث يشقون طريقهم للسيطرة على جهاز الدولة». وفي ما يتعلق بطموحات إيران النووية المثيرة للجدل، قالت كلينتون إنه ليس هناك اجتماعات مقررة مع مسؤولين إيرانيين، لكنها ستناقش القضية الأسبوع المقبل، عندما يجتمع قادة العالم في نيويورك مع بدء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأعربت كلينتون عن «ارتياحها الشديد» للإفراج عن سارة شوردي، وهي واحدة من بين ثلاثة مسافرين أمريكيين معتقلين منذ أكثر من عام في سجن إيراني.

نيويورك

الفقر يتصدر أجندة قمة قادة العالم في الأمم المتحدة



مع بداية الألفية الجديدة تعهد زعماء العالم بمعالجة قضايا الفقر والمرض والجهل والتمييز، وتجاوزوا النقاط العامة ليلزموا أنفسهم أهدافاً محددة، وجرى

إحراز بعض التقدم خلال العقد الماضي، لكن العديد من الدول لا تزال تكافح من أجل تلبية الهدف المحدد لعام ٢٠١٥. وتفتتح اليوم قمة أخرى في نيويورك لاستعراض ما تم تحقيقه وما لم يتحقق من تلك التعهدات. وفي مقابلة مع «أسوشيتد برس» قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الذي وجه الدعوة إلى زعماء ١٩٢ دولة عضواً في «مجلس الأمن» للمشاركة في هذه القمة التي تستمر ثلاثة أيام، إن «أهداف التنمية لهذه الألفية تمثل وعداً من زعماء العالم. إنها تمثل خطة لمساعدة هؤلاء الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر والأكثر فقراً على الخروج من الفقر. ويجب الوفاء بهذا الوعد». لكن التقارير التي صدرت مؤخراً أوضحت أن الدول الأكثر فقراً في العالم، خاصة في إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لم تحرز تقدماً كبيراً في القضاء على الفقر. ولم تشهد دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تقدماً في ما يخص تقليص وفيات الأمهات والأطفال وتعزيز الحصول على مرافق الصرف الصحي الأساسية وتعزيز مساواة المرأة. وقال سليل شيتي، الأمين العام لـ«منظمة العفو الدولية»، إنه على الأرجح ستتم تلبية بعض الأهداف، لكن الدول الأكثر فقراً ستستثنى من ذلك، وهذا يرجع جزئياً إلى أن العديد من الحكومات غير مسؤولة أمام شعوبها. وأضاف في تصريح لـ «أسوشيتد برس»: «الشعوب الأكثر فقراً هم الذين ليس لهم صوت. هم الذين لا يملكون ماءً أو صرفاً صحياً. إنهم أولئك الذين يعانون أعمال العنف التي يرتكبها آخرون»، مضيفاً أنه في حال لم يتم حل قضية المساءلة «فإنه سيكون لدينا الحديث نفسه عام ٢٠١٥».



سوريا والصين تبحثان إحياء مشروع مصفاة تكرير

التقى وزير النفط السوري، سفيان علاو، ممثلي شركات صينية في بكين وبحث مشروع مصفاة تأخر كثيراً قد يوفر على سوريا مليارات الدولارات من واردات الوقود. وقالت «الوكالة العربية السورية للأنباء» (سانا) يوم السبت الماضي، إن الاجتماعات عقدت الأسبوع الماضي بمشاركة «مؤسسة النفط الوطنية الصينية» و«سينوكيم» و«سينوبك». كما ناقش الجانبان «طلب العروض المغلقة للتنقيب والاستكشاف في البلوكات الثمانية المعلنة من قبل الوزارة وكذلك التنقيب والاستكشاف في البحر وإنشاء مصفاة لتكرير النفط في سوريا» حسبما ذكرت الوكالة الرسمية. وكان من المقرر بدء تشييد المصفاة التي ستبلغ طاقتها ٧٠ ألف برميل يومياً في دير الزور التي تعدّ مركزاً لصناعة النفط في عام ٢٠٠٨. وتعرضت أيضاً مشروعات تكرير أخرى تهدف إلى الحد من اعتماد سوريا على استيراد المنتجات النفطية ولا سيما زيت الغاز للتأجيل أو ألغيت. وتبلغ الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمصفاة في سوريا حالياً -وقد بنيتا قبل ٣٠ إلى ٤٠ عاماً- ٢٤٠ ألف برميل يومياً. ويعجز المجمعان بشكل متزايد عن تلبية الطلب المحلي ما كلف الدولة مليارات الدولارات لاستيراد الوقود في الأعوام القليلة الماضية. وقال مسؤولون تنفيذيون بصناعة النفط إن الشركات الأجنبية تبدي تردداً في التزام الاستثمار اللازم لبناء مصافي تكرير في سوريا من دون دعم إضافي من الحكومة السورية التي تحاول إغراء الشركات بمصفقات بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية بدلاً من عقود تسليم المفتاح. والمصفاة الصينية مصممة لمعالجة الخام السوري الثقيل. وقد تعالج المصفاة في نهاية المطاف نفطاً من العراق المجاور في حالة تسوية الخلافات السياسية بين سوريا والعراق، التي أخرجت خطأً لإعادة تشغيل خط أنابيب لنقل النفط من كركوك إلى الساحل السوري على البحر المتوسط. وتعزز الحكومة السورية العلاقات مع شركات صينية وروسية وهندية منذ تعرضها عام ٢٠٠٤ لعقوبات أمريكية تعرقل الاستثمار الغربي في قطاعي النفط والغاز. وبحسب أرقام رسمية تراجع إنتاج النفط السوري تراجعاً مطرداً حتى وصل إلى ٣٨٠ ألف برميل يومياً العام الماضي، من ذروة بلغت ٥٩٠ ألف برميل يومياً في عام ١٩٩٦.



مسعود كاظمي: إيران أوقفت استيراد البنزين

أعلن وزير النفط الإيراني، مسعود مير كاظمي، أول من أمس، أن إيران توقفت عن استيراد البنزين وهي المادة التي استهدفتها الدفعة الأخيرة من العقوبات الدولية. ونقلت «وكالة مهر للأنباء» عن الوزير مير كاظمي قوله «لم نشتر البنزين منذ الشهر الماضي». وأوضح أن الإنتاج اليومي من البنزين في البلاد وصل إلى (٦٦,٥) مليون ليتر في حين أن الحاجات اليومية تصل إلى (٦٤) مليون ليتر يومياً. وكان الوزير نفسه أعلن في السابع من سبتمبر أن إيران وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى البنزين. وأضاف أن إيران قبل الوصول إلى هذا المستوى من إنتاج البنزين كانت تنتج (٤٤) مليون ليتر يومياً وتستورد نحو (٢٠) مليوناً. ومع أن احتياطات إيران من النفط تصل إلى نحو (١٠٪) من الاحتياطات العالمية فإن النقص في البنزين كان ينتج من قلة المصافي. لذلك أطلقت إيران برنامجاً طارئاً الهدف منه الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في مادة البنزين بحلول نهاية السنة الإيرانية (التي تنتهي في العاشر من مارس ٢٠١١).

اليابان تستخدم

(٢٤) مليار دولار لإضعاف الـ «ين»

يبدو أن السلطات اليابانية استخدمت أكثر من تريليوني «ين» أو نحو أربعة وعشرين مليار دولار في تدخلها الأخير في أسواق تبادل العملات في طوكيو ولندن ونيويورك لإضعاف الـ «ين» أمام الدولار. وتدخلت الحكومة اليابانية و«بنك اليابان» وهو «البنك المركزي» في سوق تبادل العملات يوم الأربعاء الماضي، للمرة الأولى، منذ ستة أعوام ونصف العام. وجاءت الخطوة بعد ارتفاع العملة المحلية إلى مستوى ٨٢ ينًا مقابل الدولار للمرة الأولى منذ ١٥ عاماً. وتقول مصادر السوق إنه من غير العادي أن تستخدم اليابان أكثر من تريليوني «ين» في يوم واحد لشراء الدولار. ويحاول «بنك اليابان» عادة استعادة مثل تلك الأموال بعد فترة قصيرة من تدخله في الأسواق لمنع أي تقلبات سريعة في حركة الأموال التي يغلب عليها الـ «ين». ويقول «بنك اليابان» إنه في هذه المرة سيترك الأموال لتداول في السوق كوسيلة إضافية لتسهيل الإقراض. ويقول إن تعزيز مثل هذا التوجه بتوفير السيولة النقدية سيساعد على إضعاف الين. من ناحيته وفي تعليق تقويمي، ذكر الرئيس السابق لـ «مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي»، آلان جرينسبان، أن التدخل الأخير للسلطات اليابانية في السوق لن ينجح في كبح ارتفاع سعر الـ «ين». ففي خطاب ألقاه في نيويورك يوم الخميس الماضي، قال جرينسبان إن التدخل أحادي الجانب في أسواق الصرف الأجنبية ليس بالتحرّك الذي يدوم تأثيره طويلاً. وعزا ذلك إلى الطلب القوي على السندات الحكومية اليابانية بين المستثمرين المحليين.





بالشأن الأمني والدفاعي والدبلوماسي، وشغل منصب وزير ظل وزارتي الأمن والدفاع اليابانيتين في حكومة الظل التي تشكلها في العادة المعارضة.

* بعد الهزيمة النكراء التي لحقت بـ «الحزب الديمقراطي» في انتخابات البلاد النيابية العامة الـباكرة عام ٢٠٠٥، واستقالة زعيم الحزب، كاتسويا أوكادا، تنافس مايهارا مع زعيم الحزب الحالي، ناوتو كان، في سباق نيل رضا قاعدة «الحزب الديمقراطي»، على منصب زعيم الحزب،

وانتهى بفوز مايهارا في السباق الحزبي بهامش أغلبية اقتراعية بسيط للغاية (٩٤/٩٦) صوتاً على منافسه المخضرم، لكن رئاسته الحزب دامت ستة أشهر فقط، بعد أن اضطر إلى الاستقالة، إثر فضيحة تزوير رسائل إلكترونية مالية ألمّت بالحزب وقيادته وقتها، ليستقيل ويحل محله في انتخابات عام ٢٠٠٦ الحزبية أتشيرو أوزاوا.

* آجأه السياسي

* معروف أنه من أبرز خبراء شؤون الدفاع والأمن والدبلوماسية ومفكرها في نطاق حزبه.

* من بين أبرز المروجين لفكرة إعادة مراجعة الفقرة التاسعة من الدستور الياباني التي تحكم نطاق عمل قوات الدفاع الذاتي الياباني (الجيش) وتحظر عليها المشاركة في عمليات عسكرية خارج الحدود اليابانية، وتضبط توسعها إلى حد كبير، وتمنع تأسيس وزارة للدفاع في الهرم الحكومي الياباني. وهو من بين المنادين بالاحتفاظ بالبند الأول من هذه الفقرة، الذي يحظر على اليابان، استخدام القوة المسلحة، في حل منازعاتها الخارجية، لكنه من المنادين بإلغاء البند الثاني من هذه الفقرة المشيرة للجدل، الذي يمنع اليابان من استحداث وزارة دفاع كاملة التمثيل على المستوى الوزاري في الهرم الحكومي الياباني.

* معروف أنه من صقور السياسة اليابانية ضد الصين، ومنادٍ قوي بعلاقات يابانية-أمريكية أوثق.

* من بين أبرز المدافعين عن خطط بيع تكنولوجيا القطارات اليابانية فائقة السرعة للولايات المتحدة وفيتنام، كما أنه من



سيجي مايهارا

وزير الخارجية الياباني الجديد

* أجرى رئيس الحكومة اليابانية، ناوتو كان، يوم الجمعة الماضي، تعديلاً وزارياً واسع النطاق، برز فيه تعيين سيجي مايهارا وزيراً للخارجية، بعدما كان يتولى حقيبة النقل في التشكيلة الوزارية السابقة. كما أعلن متحدث باسم الحكومة اليابانية أن وزير الخارجية الياباني السابق، كاتسويا أوكادا، الذي يعتبر أحد الأركان الأساسية في الحزب الحاكم، سيتولى منصب الأمين العام لـ «الحزب الديمقراطي» الحاكم، وهو منصب استراتيجي مواز للمنصب الوزاري.

* نبذة شخصية

* من مواليد ٣٠/٤/١٩٦٢ في محافظة كيوتو.

* متزوج عام ١٩٩٥ من إيرى مايهارا، وليس لديهما أطفال.

* حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من «جامعة كيوتو». وحاصل أيضاً على شهادة الماجستير في العلوم السياسية الدولية من الجامعة ذاتها.

* من أبرز هواياته الشخصية التقاط الصور الفوتوغرافية للقطارات.

* مشواره السياسي

* سبتمبر ٢٠١٠، وزيراً للخارجية.

* سبتمبر ٢٠٠٩، وزيراً للأراضي والبنى التحتية.

* عام ١٩٩١، فاز للمرة الأولى بمقعد في المجلس المحلي لمحافظة كيوتو، وهو ما يعتبر أول دخول سياسي له.

* عام ١٩٩٣، فاز بمقعد برلماني في مجلس النواب الياباني عن «حزب اليابان الجديد».

* عام ١٩٩٤، انفصل عن «الحزب الجديد» وشكّل مع مجموعة من البرلمانيين الشباب تياراً عرف باسم (الموجة الديمقراطية)، لكنه سرعان ما انضم إلى «حزب ساكيجيك»، الذي كان جزءاً لفترة قصيرة من حكومة الأغلبية اليابانية البسيطة عام ١٩٩٥.

* انضم كعضو مؤسس إلى «الحزب الديمقراطي» الياباني يوم إعلان تأسيسه عام ١٩٩٨.

* تخصص في عمله الحزبي في نطاق «الحزب الديمقراطي»،





* ناوتو كان رئيس وزراء اليابان

الصين، أعرب مايهارا عن القلق بشأن إنفاق الصين الدفاعي الذي زاد بنسبة ١٠٪ سنوياً على مدى العشرين عاماً الماضية. وقال مايهارا إن على اليابان

تعزيز العلاقة الاستراتيجية ذات المنفعة المتبادلة مع الصين لأن الصين جارة مهمة، خاصة في المجال الاقتصادي.

* ومن بين المهام الصعبة الأخرى النظر في كيفية قيادة اتجاه العلاقة مع الحليف الأمريكي، الذي أساءه تصرف القيادة الديمقراطية اليابانية السابقة في خطة إعادة توطين قاعدة لمشاة البحرية الأمريكية في جزيرة أوكيناوا أو خارجها، التي يضيق سكانها ذرعاً بحجم الأفراد والمعدات العسكرية الأمريكية التي توجد في جنبات الأحياء السكنية لسكان هذه الجزيرة التي تقع جنوب اليابان وتعتبر من أكبر محطات القوات الأمريكية وأبرزها في المحيط الهادئ.

* ونظراً إلى كونه من المتحمسين لعلاقات أوثق مع أمريكا، في تيار اليسار الوسط الذي يمثله «الحزب الديمقراطي» الحاكم في اليابان، يترجم تعيينه وزيراً للخارجية بأنه رسالة ودّ من رئيس الوزراء، ناوتو كان، تجاه واشنطن، رغبة في إعادة سير العلاقات التحالفية الشنائية

اليابانية-الأمريكية على سكتها التقليدية، اتعاطاً من دروس العام الذي مضى على الديمقراطيين في الحكم باليابان، الذين عاشوا أيام عدم استقرار أطاحت رئيس حكومة طال انتظارها بعد أكثر من نصف قرن حكم فيها «الحزب الليبرالي الديمقراطي»، الذي يوصف بأنه الذراع الأمريكية في اليابان.

* المصدر: وكالة أنباء «كوبودو» وصحيفة «أساهي»

* شيميون، اليابانيان، و«وكالات الأنباء»

الشخصيات التي لعبت دوراً حاسماً في التوسط بين الخطوط الجوية اليابانية المفلسة والحكومة اليابانية، لإعادة هيكلة ديون هذه الشركة العملاقة، التي أوشكت على الموت تقنياً العام الماضي بسبب حجم المديونية وتراجع الأعمال المتأثرة بـ«الأزمة الاقتصادية العالمية».

* أبرز الملفات أمامه

* تجمع أوساط التحليل والمتابعة الإعلامية على أن مهامّ جسماً تنتظر الوزير الجديد مايهارا في أروقة وزارة الخارجية اليابانية، لكن كفاءة مايهارا ومهارته في الشؤون الأمنية والدبلوماسية، يجعلانه الشخص الأفضل كي يرث وزارة الخارجية في هذا الوقت العصيب الذي ينتظر جدول أعمالها.

* من بين هذه المهام الصعبة، احتقان ونزاع قديم متجدد مستعر حالياً، بين اليابان والصين على جزر متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، واحتجاز اليابان قبطان سفينة صيد صينية صدمت عمداً، حسب الرواية اليابانية، قوارب دورية لحفر السواحل اليابانيين في المياه المتنازع عليها مطلع الشهر

الجاري، وتوالي مرات استدعاء السفير الياباني للخارجية الصينية التي بلغت حتى اليوم ست مرات خلال أسبوع واحد، وموجات من الاحتجاجات الشعبية الصينية أمام السفارة اليابانية في بكين.

* لذا وفي أول تصريح له كوزير للخارجية يوم أول من أمس، قال سيجي مايهارا إن اليابان ستتخذ إجراءات إذا ما بدأت الصين في

استخراج موارد الغاز الطبيعي بصورة أحادية من حقل متنازع عليه في بحر الصين الشرقي، في معرض تعليقه، على إرسال الصين جهازاً لاستخراج الغاز من الحقل الغازي البحري في المنطقة المذكورة. في الوقت ذاته، حث مايهارا الصين على التمسك بمبادئ التنمية المشتركة لحقل الغاز التي توصلت إليها اليابان والصين في عام ٢٠٠٨.

* ويوصفه معروفاً بكونه من صقور السياسة اليابانية ضد

